AL-SABAH
الصباح
الدولية
www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 4 أغسطس 2021 م | 25 ذي الحجة 1442 هـ | الأربعاء | No. 4037

الحريري يطالب بتحقيق دولي شفاف في انفجار مرفأ بيروت

حسان دياب : لبنان يمر بمرحلة خطيرة جداً تهدد مصيره ومستقبله

بيروت – «وكالات» : أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب أمس الثلاثاء أن لبنان يمر بمرحلة خطيرة جداً تهدد مصيره ومستقبله.

وقال دياب، في بيان صحفي أمس نشره الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء على «تويتر»، إن انفجار الرابع من أغسطس الماضي كشف عورات البلد، وانكشف جانب من الفساد الذي ينهش لبنان، وظهرت معالم الدولة العميقة دولة الفساد.

وأضاف أن على الجميع إدراك أن العدالة الحقيقية هي حجر الزاوية في حماية لبنان من السقوط، مشيرا إلى أن « تحقيق العدالة يبدأ بكشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن تلك الكارثة، وحماية دماء الشهداء وبلسمة جراح المصابين والمتضررين».

وقال دياب :» لن تكون عدالة حقيقية في لبنان إن لم تتحقق العدالة الحقيقية في انفجار مرفأ بيروت، لا يمكن للبنانيين الشعور بالأمان إذا لم تنكشف الحقائق الكاملة لتلك الكارثة التي لا يمكن تجاوز آثارها الإنسانية والنفسية والاجتماعية، فضلاً عن الدمار الذي أصاب العاصمة ومحيطها».

واعتبر أنه بعد مرور سنة على هذا الانفجار، لا تزال المعالم» صارخة، والوجع ما زال يدمي القلوب، ونار حرقة أهالي الشهداء والجرحى لم تنطفئ».

يذكر أن انفجاراً هز مرفأ بيروت ناجم عن انفجار كمية من نيترات الأمونيوم، ما أسفر عن تضرر عدد من شوارع العاصمة ومقتل أكثر من 200 شخص وجرح أكثر من 6 آلاف، وترك 300 ألف شخص بلا مأوى كما أدى الانفجار إلى تدمير 226 مدرسة و20 مركزاً للتدريب و32 حرماً جامعياً، ولم تكشف التحقيقات حتى اليوم كيفية حدوث الإنفجار .

ووجه المحقق العدلي في قضية انفجار المرفأ القاضي طارق بيطار، في الثاني من يوليو (تموز) الماضي كتاباً إلى مجلس النواب، طلب فيه رفع الحصانة النيابية عن كل من الوزراء السابقين والنواب الحاليين، وهم وزير المال السابق علي حسن خليل، ووزير الأشغال السابق غازي زعيتر ووزير الداخلية السابق نهاد المشنوق، تمهيدا للادعاء عليهم وملاحقتهم في ملف انفجار المرفأ، لكن المجلس النيابي لم يرفع الحصانات.

وطلب المحقق العدلي من رئاسة الحكومة، إعطاء الإذن لاستجواب قائد جهاز أمن الدولة اللواء طوني صليبا كمدعى عليه، كما طلب الاذن من وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال العميد محمد فهمي، للإدعاء على المدير العام لجهاز الأمن العام اللواء عباس إبراهيم وملاحقته، ولم يعط المحقق العدلي أذونات الملاحقة.

من ناحية أخرى دعا رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق سعد الحريري اليوم الثلاثاء إلى «تحرير العدالة من المبارزات السياسية والاستثمار السياسي»، مطالباً بتحقيق دولي شفاف في انفجار مرفأ بيروت.

وقال الحريري، في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي اليوم، :»سنة على انفجار الرابع من أغسطس الماضي، بصمة سوداء لحالات الضياع والإنكار والتسيب والإهمال في مؤسسات الدولة السياسية والقضائية والإدارية والعسكرية».

وأضاف أن «البركان الذي عصف ببيروت وأهلها وأحيائها، ليس منصة للمزايدات والاستثمار السياسي في أحزان المواطنين المنكوبين، واتخاذها ممراً لتسجيل المواقف وإغراق المسار القضائي بتوجيهات شعبوية لتهريب الحقيقة».

ولفت إلى أن «هذا يوم لتحرير العدالة من المبارزات السياسية والمحاكمات الإعلامية، وليس يوماً لإطلاق الحملات الانتخابية ورشوة الرأي العام اللبناني «.

ورأى أن « للعدالة قاعدتان، لجنة تحقيق دولية تضع يدها على الملف وساحة الجريمة، أو تعليق القيود التي ينص عليها الدستور والقوانين وما ينشأ عنها من محاكم خاصة تتوزع الصلاحية والأحكام في الجريمة الواحدة».

ولفت إلى أن «معظم الجرائم التي أحيلت على المجلس العدلي ذهبت أدراج الرياح السياسية، وجريمة المرفأ هي أم الجرائم في تاريخ لبنان، والظلم سيقع على كل اللبنانيين، وأهالي الضحايا في مقدمتهم، إذا ضاعت في بحر المزايدات لقاء حفنة من «جوائز الترضية « القضائية لتنفيس الغضب العام».

واعتبر الحريري أن « لا عدالة من دون حساب ولا حساب من دون حقيقة ولا حقيقة من دون تحقيق دولي شفاف أو تعليق بعض المواد الدستورية لرفع الحصانات ... كل الحصانات من أعلى الهرم إلى أدناه. نعم لعدالة الحقيقة الكاملة».

يذكر أن انفجاراً هز مرفأ بيروت بسبب انفجار كمية من نيترات الأمونيوم، ما أسفر عن تضرر عدد من شوارع العاصمة ومقتل أكثر من 200 شخص وجرح أكثر من 6 آلاف، وترك 300 ألف شخص بلا مأوى كما أدى الانفجار إلى تدمير 226 مدرسة و20 مركزاً للتدريب و32 حرماً جامعياً، ولم تكشف التحقيقات حتى اليوم كيفية حدوث الإنفجار .

ووجه المحقق العدلي في قضية انفجار المرفأ، القاضي طارق بيطار، في الثاني من يوليو الماضي كتاباً إلى مجلس النواب، طلب فيه رفع الحصانة النيابية عن كل من الوزراء السابقين والنواب الحاليين ، وهم وزير المال السابق علي حسن خليل، ووزير الأشغال السابق غازي زعيتر ووزير الداخلية السابق نهاد المشنوق، تمهيدا للادعاء عليهم وملاحقتهم في ملف انفجار المرفأ، لكن المجلس النيابي لم يرفع الحصانات.

وطلب المحقق العدلي من رئاسة الحكومة، إعطاء الإذن لاستجواب قائد جهاز أمن الدولة، اللواء طوني صليبا، كمدع عليه، كما طلب الاذن من وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال العميد محمد فهمي، للإدعاء على المدير العام لجهاز الأمن العام اللواء عباس إبراهيم وملاحقته، ولم يعط المحقق العدلي أذونات الملاحقة .

من جهة أخرى يهدف المؤتمر الدولي الذي تنظمه فرنسا والأمم المتحدة الأربعاء دعماً للبنان، تزامناً مع الذكرى السنوية الأولى لانفجار مرفأ بيروت، إلى جمع 350 مليون دولار للاستجابة لحاجات السكان، وفق ما أعلنت الرئاسة الفرنسية الإثنين.

الدمار داخل مرفأ بيروت

وقالت الرئاسة «مع تدهور الوضع في لبنان، تقدر الأمم المتحدة بأكثر من 350 مليون دولار الحاجات الجديدة التي يتيعن الاستجابة لها»، فيما يغرق لبنان في انهيار اقتصادي غير مسبوق، صنّفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ العام 1850.

من جانب آخر اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أمس الثلاثاء السلطات اللبنانية بالإهمال «جنائياً» وانتهاك الحق بالحياة بعدما أظهرت في تحقيق تقصير مسؤولين سياسيين وأمنيين في متابعة قضية شحنة نيترات الأمونيوم التي أدت إلى وقوع انفجار مرفأ بيروت قبل عام.

وأوصت المنظمة بفرض عقوبات على المسؤولين وبإجراء الأمم المتحدة تحقيقاً مستقلاً في الكارثة التي أوقعت 214 قتيلاً على الأقل وأكثر من 6500 جريح ونتجت عن 2750 طنا من مادة نيترات الأمونيوم بقيت مخزنة لسنوات في المعبر رقم 12 في المرفأ.

ووثقت المنظمة في تقرير مفصل من 126 صفحة الأخطاء والإغفالات التي ارتكبها موظفون ومسؤولون سياسيون وأمنيون في طريقة إدارتهم لشحنة نيترات الأمونيوم منذ وصولها إلى المرفأ على متن سفينة روسوس في 2013 وحتى وقوع الانفجار.

وتعرض المنظمة هذا التقرير في مؤتمر صحافي بدأ في بيروت.

وبالإضافة إلى مقابلات أجرتها مع مسؤولين، نشرت المنظمة عشرات المراسلات بين جهات عدة من إدارة المرفأ ومديرية الجمارك وموظفي الميناء وجهازي المديرية العامة للأمن العام وأمن الدولة، ووزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة المالية، وصولاً إلى قضاة وقيادة الجيش ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

وكانت تحقيقات إعلامية، أظهرت أن مسؤولين، بينهم رئيس الجمهورية وقادة أمنيون وعسكريون، كانوا على علم بمخاطر تخزين تلك المادة في المرفأ، من دون أن يحركوا ساكناً.

الرئيس التونسي يقيل وزيري المالية وتكنولوجيات الاتصال

الرئيس التونسي قيس سعّيد

تونس – «وكالات» : أصدر الرئيس التونسي قيس سعيد الإثنين أوامر بإعفاء وزير الاقتصاد والمالية ووزير تكنولوجيات الاتصال.

وقرر سعيد تنحية وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار علي الكعلي من مهامه وتكليف سهام البوغديري بتسيير الوزارة.

كما قرر إعفاء محمد الفاضل كريم، وزير تكنولوجيات الاتصال ووزير الفلاحة بالنيابة من مهامه، وتكليف نزار بن ناجي بتسيير وزارة تكنولوجيات الاتصال.

وكان الرئيس أعفى في وقت سابق وزيري العدل والدفاع.

كما أقال سعيد مستشارين وكتاب عامين برئاسة الحكومة، منذ إعلانه التدابير الاستثنائية في البلاد يوم 25 يوليو الماضي وإقالة حكومة هشام المشيشي.

ومن المتوقع أن يعلن عن رئيس وزراء جديد وتكليف حكومة تخضع لإشرافه المباشر لتكون مسؤولة أمامه، بعد أن جمد اختصاصات البرلمان وأعلن توليه السلطة التنفيذية بشكل كامل ومهام التشريع عبر المراسيم.

وتضغط منظمات وطنية من أجل التسريع بطرح خارطة طريق عاجلة تتضمن خطط واضحة للإنقاذ وضمان احترام الدستور وحقوق الإنسان.

ويواجه سعيد اتهامات من خصوم بتدبيره لانقلاب على الدستور وهو ما ينفيه بشدة.

حفتر يلتقي وزير خارجية إيطاليا

حفتر مستقبلاً دي مايو في مقرّ القيادة العامة في بنغازي

«وكالات» : استقبل القائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر في مقرّ القيادة العامة في بنغازي وزير خارجية إيطاليا لويجي دي مايو، حسبما أفادت بوابة إفريقيا الإخبارية.

وبين مكتب إعلام القيادة العامة للجيش أنه جرى خلال اللقاء التباحث في آخر المستجدات السياسية المتعلقة بالملف الليبي على الساحة الدولية.

كما بحث دي مايو في لقاء مع رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح آخر المستجدات والتطورات السياسية في ليبيا.

كان دي مايو قد التقى في طرابلس رئيس مجلس الدولة الليبي خالد المشري.

وبين المكتب الإعلامي لمجلس الدولة في بيان أوردته بوابة إفريقيا الإخبارية أن المشري تطرق خلال لقائه دي مايو إلى ملف القوات الأجنبية وضرورة خروجها من البلاد، مشددا على مراعاة الأولويات والتفرقة بين القوات التي جاءت بشكل رسمي وبناء على اتفاقية تعاون، وبين قوات المرتزقة غير الرسمية.

وشدد المشري على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها.

يشار إلى أن من المقرر إجراء انتخابات عامة في ليبيا في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر المقبل.

مصر تدرس زيادة سعر الخبز المدعم

مصري في مخبزه

القاهرة – «وكالات» : قال وزير التموين المصري علي مصيلحي لجريدة الوطن إن الوزارة ستبدأ فوراً في دراسة زيادة سعر رغيف الخبز المدعم، بعدما طالب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بذلك.

وأعلن قرب دراسة الأمر وعرضه على مجلس الوزراء في أسرع وقت ممكن، مضيفاً أن الدولة تعمل على إعادة صياغة فاتورة الدعم لتشمل كافة الجوانب.

اليمن : خسائر كبيرة بصفوف الحوثيين في الجوف

الجيش اليمني

عدن – «وكالات» : سقط قتلى وجرحى في صفوف ميليشيا الحوثي الإثنين، إثر معارك مع الجيش الوطني الموالي للحكومة الشرعية، بمحافظة الجوف، شمالي البلاد.

ونقل المركز الإعلامي للجيش اليمني عن مصدر عسكري قوله، إن «مجموعة من ميليشيا الحوثي حاولت، اليوم التسلل إلى أحد المواقع العسكرية غرب جبهة الخنجر، شمال مدينة الحزم، إلا أن رجال الجيش كانوا لها بالمرصاد».

وأكد المصدر، أن المعارك انتهت «بفرار الميليشيا بعد مصرع وجرح ما لا يقل عن 18 من عناصرها، إضافة إلى تكبدها خسائر في العتاد».

وأشار المصدر إلى أن مدفعية الجيش استهدفت تجمعات الميليشيا في مواقع متفرقة بالجبهة «وألحقت بها خسائر في الأرواح والعتاد من ضمنها تدمير عربة مدرعة ودورية ومصرع جميع من كانوا على متنهما».

وبحسب المصدر، فقد استولى رجال الجيش على أسلحة وكميات من الذخائر المتنوعة خلفتها عناصر الميليشيا قبل أن تلوذ بالفرار.

وتتقاسم الحكومة اليمنية والحوثيون السيطرة على محافظة الجوف، المرتبطة بحدود برية مع المملكة العربية السعودية، والتي تعتبر واحدة من أكبر المحافظات مساحة.

من ناحية أخرى كشف مصدر موثوق لصحيفة عكاظ أمس الثلاثاء، عن وجود خلافات كبيرة بين زعماء القبائل والانقلابيين الذين يضغطون لتجنيد 40 مقاتلاً من كل قبيلة، في الوقت الذي تدفع فيه ميليشيا الحوثي بتعزيزات كبيرة إلى محافظة مأرب لتصعيد هجماتها ضد النازحين والمواقع المدنية.

وأفاد المصدر بأن الميليشيا تواجه أزمة كبيرة في جمع المقاتلين في ظل رفض زعماء القبائل للمطالب الحوثية وتمسكهم بعدم المشاركة في أي معارك فاشلة، مؤكداً أن الوضع بين القبائل والميليشيا يقترب من الانفجار في ظل مطالبة الحوثي بتوفير 40 مقاتلاً أو دفع 150 دولاراً عن كل مقاتل.

ولفت إلى أن الميليشيا لجأت إلى اعتقال زعماء القبائل الرافضين العمل معها للتغرير بالأطفال وأبناء الفقراء، مؤكداً أن من بين المختطفين شخصيات قبلية من أبناء محافظة صعدة جرى اعتقالهم عقب وصولهم إلى صنعاء الجمعة الماضي.

وتزامن ذلك مع تكثيف الميليشيا من مضايقاتها للمدنيين والبنوك التجارية في صنعاء وعدد من مناطق سيطرتها، إذ داهمت المحلات التجارية للبحث عن الطبعة الجديدة من العملة اليمنية التي أصدرتها الحكومة الشرعية، موجهة البنوك ومحلات الصرافة بعدم التعامل مع فئة الألف ريال الصادرة عن البنك المركزي في عدن.